القوة المحتملة.

لكن نتائج الحرب لا تتأثر، فقط، بعلاقات القوة؛ بل، أيضاً، في القدرة على الامتصاص (التحمّل). ان القدرة على امتصاص الخسائر تلعب دوراً بديلاً من القوة. واورد هركابي مثالاً آخر للتقليل من الدور الحاسم لتوازن القوى: ففي الحروب غير المتماثلة، لا تتأثر النتائج بأجمالي حساب علاقات القوى، كما حدث في فيتنام، والجزائر، حيث حقق الطرف الضعيف فائدة من استخدام حرب العصابات، بانتهاج استراتيجية «اللعبة المضادة». وهذا المثال يبرهن على ان علاقات القوى ليست الدليل الذي يحدد، ببساطة، نتائج الصراع.

بناء على هذه المقدمات، طرح هركابي استنتاجاته حول التأثير الحاسم للعوامل السيسيولوجية ـ التاريخية في نتائج الصراع، وبناء القوة، وذلك من خلال مناقشة مصطلحات مثل «الاجماع الوطني»، و«نوعية الزعامة السياسية»، حيث ـ وفق ذلك ـ لا يكفي، للردع كهدف للقوة، ان يفرض التهديد على الخصم، بل هناك ضرورة لأن يتوفر، أولاً، الاجماع على تنفيذ هذا التهديد، وعلى الاستراتيجية الكامنة في صلب هذا التهديد. أما نوعية الزعامة، فهي تؤثر بصورة أكبر من تأثير نوعية المحاربين، والنوعيات التكنولوجية، وحتى عن الكمية، حيث تلعب الزعامة دوراً رئيساً في تقرير النجاح في المعارك، من خلال قدرتها على صوغ الاهداف التي يمكن تحقيقها، ومن خلال تقديرها السليم لاعتبارات الظروف الاستراتيجية والسياسية. وهذه المسألة الاخيرة تحتل أهمية حاسمة في تقدير نتائج الصراع؛ اذ ان الحروب بين دول متوسطة وصغيرة ـ كاسرائيل والدول العربية ـ في العصر الحالي، لم تعد معارك مغلقة، وانما هي معارك مفتوحة، يمكن، خلالها، ان تؤثر ضغوط ومواقف عناصر ثالثة في نتائجها؛ بل يمكن ان تسلب النصر من الطرف المنتصر. ولهذا، فان كانت مشكلة التوتر بين الكمية والنوعية تواجه المستويات الدنيا، فان المستويات المسؤولة عن قيادة الحرب تواجه مشكلة النوعية فقط، أي نوعية القيادة، لجهة قدرتها على فهم الظروف التاريخية، وقدرتها الابداعية على ايجاد الحلول لهذه المشاكل.

ولكن هل يمكن تصوّر نظرية في تخطيط القوة، اذا كانت الأهداف التي تُطرح القوة في اطار تحقيقها غير محددة ؟ هل يعكس عزوف القيادة السياسية عن تحديد مثل هذه الاهداف أفضلية نوعية، أم انتقاصاً في نوعية القيادة، كما يمكن ان نستنتج من مداخلة هركابي السابقة ؟ ان اهمية هذين السؤالين تتبدى في النتائج التي افضت اليها المساهمة الاخيرة، التي قدّمها آفي كوبر. وهي مساهمة تقوم على تعميم مخطط يدمج بين النظرية والمذهب والتخطيط، يمكن ان يساعد في ايجاد اجوبة عن المشكلات المطروحة. ان نوعية بناء القوة حسب هذا المخطط ـ المنظومة ـ هي ثمرة التخطيط الناجح في الدمج فيما بين النظرية والمذهب. وتتمثل مساهمة النظرية في كونها توفّر البنية التحتية المفاهيمية والفكرية المشتركة، فيما تساهم المذاهب في ترشيد مخططي بناء القوة وتوجيههما.

غير ان هناك انتقادات عديدة، من وجهة نظر الباحث، يمكن ان توجه الى النظرية والى الطريقة التي يمكن التعامل بها مع المذاهب. في ما يتعلق بالنظرية، تكمن الانتقادات، اساساً، في عدم قدرة النظرية على اعطاء وصفات للسلوك في اثناء الحرب، وفي بناء القوة على حد سواء؛ لأنها، غالباً، غير قادرة على التلاؤم والتكيف مع سياقات متميزة. وذلك يعود الى خصوصية المجال الامني ـ العسكري الذي يتسم بدرجة عالية من الدينامية، وعدم اليقين، وغياب العقلانية التي تحول دون ايجاد بنية فكرية ثابتة موجهة للتنفيذ. وبناء على ذلك، فان الاكاديميين العسكريين لن يستطيعوا ان يقرروا، بدقة، أي الاستراتيجيات والقوات ستلزم لتحقيق أهداف معينة للسياسة الخارجية. وفي اعتقاد الباحث، فان هناك ثلاثة اسئلة واجهت، ولا تزال تواجه، النظرية العسكرية في اطار محاولتها صوغ معضلة الكمية والنوعية: ما الذي يضمن النصر ؟ ما الافضل، جيش نخبوي أم جيش شعبي ؟ ما هو الحجم الامثل للجيش ؟

أما الانتقادات الذي يمكن توجيهها الى المذاهب، فهي تتعلق بالاحتمالات المطروحة ازاء فشل القائمين على تطبيقها بتجنب الدوغمائية، من خلال الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التكيف المتواصل مع المتغيرات والظروف. والمذاهب المتصلة بالبناء العسكري يمكن تقسيمها الى أربعة: «مذهب الامن القومي»، و«مذهب الامن» (بما